ويجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو
كذا في الهمع وقال الرضي فلك ان تقول حكاية عما قال زيد قايم
قال فلان قام زيد واذا قال زيد انا قايم وقلت لهم وانت تخيل فلك
ان تقول قال زيد انا قايم وقلت لهم وانت تخيل رعاية للفظ
المحكي وان تقول قال زيد هو قايم وقلت لهم وهو تخيل بالمعنى
اعتبارا بالحالة الحكاية فان زيدا وعمرا وفيه غاية بيانا هو وصدر بحث
صدر عبارته جواز تقييد الاسمية بالفعلية وهو مما رايته
بخط الكنوافي والظاهر ان العكس كذلك قال في الهمع وتحكي
الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قولهم زيد عمرو قايم بالجر
قال زيد عمرو قايم بالرفع وهل يجوز حكايتها باللفظ قولان
صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في الملحونة
ينبغي ان يلتزموه في الملحونة اه والوجه عندي الجواز
اذا كان قصد الحاكي حكاية اللحن في موضع مفعوله
اي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعي عند
غيرهم كذا في نسخ وفي نسخ اخر
اراي واعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة
لما بعدها في الترتيب ووجهت الاولى بان المخالفة لتتعادل
كل من اراي واعلم اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى فليست
احداهما تابعة في العمل للاخرى فليست احدى النسختين
احسن كما زعمه بيس وتبعه البعض واحدا اراي اراي
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة
بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها اراي ولو حذفته

اعلم واري

تواذير بكم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا على الفعل
الثلاثي فقيد بذلك لان غير الثلاثي لا يدخل عليه همز النقل
ان كان متعديا الى واحد او اثنين بقرينة التمثيل
وما حقق هنا قد المتعلق حقق دون كان او استقر
مثلا لانه الذي يشعر به قول المص للثاني والثالث ايضا حقق
مطلقا حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولي
او حقق متعلق قوله للثاني والثالث او صفة لمفعول
مطلقا اي تحقيقا مطلقا اي عن التقييد بحكم يخصوصه
من الاحكام المتقدمة وتحتم على جعله مرتبطا بحقق
متعلق قوله للثاني والثالث ان الاطلاق عن التقييد ببعض
الاحوال كبنا اعلم وكونه للمجهول رد على من استدل به لجواز
الالغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا
في طلب مفعولي للكان والثالث اي لان اصلها المبتدا
والخبر لمفعولي علمت ورايت فيجوز حذفهما معا اي مع
ذكر الاول او حذفه ولو اقتصارا ففي التقييد بـ اما حذف
الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جواز مطلقا لحصول الغاية
اذ الاعلام قد تخلو عنه التخصص فلا يكون كحذف مفعولي
ظننت وح فالمنت مخصوص بغير الحذف وفي حذف
احدهما اقتصارا ما يلبس اي من الخلاف ووجه القول
بالمنع ما في حذف احدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة
كما او فحواه في الباب السابق وفي حذفهما معا الخ فالاولى
قضيته ان المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول
الغاية هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الغاية تحصل

يجوز حذف الثلاثة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)